في دراسة حديثة حول تحليل النفقات الاجتماعية في الموازنة :

مستحقات مشايخ القبائل تكفي لتقديم إعانة بطالة لنصف العاطلين المسجلين لطلب التوظيف في الخدمة المدنية

■ ،،تقرير/ أحمد الطيار

أكدت دراسة اقتصادية حديثة أن تخصيص مبلغ ١٣ مليار ريال لصالح فئة محددة من مشايخ القبائل وذوي النفوذ في المجتمع والذي تم اعتمادها في موازنة عام ٢٠١٢م في مجلس النواب يعد ضربة قوية لمصداقية الموازنة وحيادية مؤسسات الرقابة على الموازنة العامة.

وأشارت الدراسة التي أعدها خبير التخطيط والسياسات التنموية بوحدة السياسات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أن المبلغ يتمتع بتكلفة فرص اجتماعية ضائعة كبيرة، فهو يكفي لتقديم إعانة بطالة لنصف العاطلين المسجلين لطلب التوظيف في الخدمة المدنية (حوالي ١٠٠ ألف .(وذلك بواقع ١٠٨٤٦ ريالاً شهرياً لكل مسجل، ويعكس هذا المبلغ خط الفقر الأدنى المحدث لعام ٢٠١٠م.

وقالت الدراسة: تعد مخصصات الإنفاق على مصلحة شئون القبائل نفقات سياسية من الدرجة الأولى تذهب لشيوخ القبائل. وهذا النوع من الإنفاق يدعم التفاوت الاجتماعي ولا يقلصه ويكرس التمييز بين فئات المجتمع ويدمر الثقة في مصداقية الإنفاق العام.

مضيفة :إنه لتعزيز دور الموازنة الاجتماعي تبرز الحاجة إلى تقديم مبلغ إعانة يعادل قيمة خط الفقر الأدنى لطالبي التوظيف من الخريجين في الخدمة المدنية وفي حال استيعاب المسجلين لطلب التوظيف ستحتاج الموازنة إلى رصد حوالي ٢٦ مليار ريال حيث يتوقع أن يحفز إعطاء إعانة بطالة أفراد المجتمع على مواصلة التعليم الجامعي.

ومن ناحية تحليلية لنفقات الموازنة العامة للدولة كشفت الدراسة :أن نفقات الحماية الاجتماعية في بلادنا اتسمت بالتزايد بحيث وصلت ذروتها خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م، وفي المتوسط، شكلت حوالي ١,١٪ من إجمالي النفقات العامة وبما نسبته ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م.

ويعتبر توفير الحماية الاجتماعية من الركائز الأساسية لأي اقتصاد نتيجة لدورها المباشر في التخفيف من الفقر عبر تأمين حصول الضعفاء والعدمين وذوي الدخل المحدود والعاطلين على مستوى مقبول من الأمان الاجتماعي والمعيشة الكريمة. فضلاً عن أهمية ذلك في تحسين التوازن بين الفئات الاجتماعية وتقوية السلم الاجتماعي.

وتنطوى تحت مكون نفقات الحماية الاجتماعية مخصصات كل من وزارة الشئون الاجتماعية، الهيئة العامة لرعاية اسر الشهداء ومناضلي الثورة، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، ومصلحة شئون القبائل .

ونوهت الدراسة بأن نفقات الضمان الاجتماعي المقدمة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية والتي بلغت ٣٩,٨ مليار ريال عام ٢٠١٠م وبما نسبته١,٩ ٪ من إجمالي الإنفاق العام لا يزال مبلغ الإعانة غير كافي خاصة في ظل تصاعد معدلات التضخم فهو لا يمثل سوى نسبة قليل تصل ٣٩,٢٪ من خط فقر الغذاء المقدر بحوالي ٨١٤٨ ريالاً شهرياً عام ٢٠١٠م ورغم محدودية المبالغ المقدمة فإنها لا تخلو من الفساد، فحوالي ٢٠٠ ألف حالة تتقاضى معاش الضمان وهي غير مستحقة.

ونظراً لتزايد مستويات الفقر في اليمن قامت الحكومة بزيادة عدد الحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية من ١,٠٤ مليون حالة عام ٢٠١٠م إلى ١,٥٢٨ مليون حالة عام ٢٠١٢م وبالنتيجة، ارتفعت المبالغ المخصصة لحالات الضمان الاجتماعي إلى حوالي ٦٢ مليار ريال عام ٢٠١٢م وتوزع تلك الإعانات بواقع ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ريال شهرياً لكل أسرة وفقاً لعدد أفرادها.

واستناداً لذلك فقد دعت الدراسة لإلغاء الحالات غير المستحقة واستبدالها بأخرى، إضافة إلى رفع مبلغ الإعانة إلى مستوى خط فقر الغذاء، وكذلك زيادة عدد الحالات المستهدفة بحيث ترتفع إلى حوالي ٢,٦ مليون مستفيد (يقدر عدد الذين يعانون من شدة انعدام الأمن الغذائي بحوالي ٥,٢ مليون نسمة وفقاً للمسح الذي نفذه برنامج الأغذية العالمي نهاية عام ٢٠١١م إضافة إلى المراجعة الدورية لمبلغ الإعانة في ضوء معدلات التضخم. وفي حسبة تقديرية، فإن زيادة مبلغ الإعانة إلى مستوى خط فقر الغذاء المذكور آنفاً، ورفع عدد الحالات المستفيدة لتصل إلى حدود ٢,٦ مليون حالة سوف يكلف الموازنة مبلغ إضافي قدره ٢٥٦,٩ مليار ريال .

ناصحة الحكومة بدراسة إمكانية ربط زيادة مبلغ الإعانة بمدى التزام الحالة المستحقة بتنظيم الأسرة. وهذا سيعمل على خفض النمو السكاني والحد من الفقر على المدى المتوسط والطويل.

وكشفت الدراسة عن ضعف الدور الاجتماعي للموازنة، ومن ثم يستلزم الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بالضرورة رفع مبلغ وكفاءة الانفاق الاجتماعي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي مصادر التمويل؟ وهنا يمكن التفكير في اتجاهين يتعلق الأول بزيادة تعبئة الموارد وقد سبق الحديث عن ذلك، ويرتبط الاتجاه الثاني بترشيد نفقات بعض القطاعات وعلى رأسها الدفاع. فالإنفاق على الدفاع احتل مكانة مرموقة متجاوزاً ما يتم تخصيصه لقطاع التعليم بمختلف مراحله فقد استحوذت وزارة الدفاع على حوالي ١٥٪ من إجمالي الإنفاق العام في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م والذي يذهب حوالي ثلاثة أرباعه إلى نفقات جارية. في حين بلغت نسبة الإنفاق على التعليم والصحة ١٤,٣٪، و٣,٥٪ من إجمالي الإنفاق العام في المتوسط على التوالي خلال نفس الفترة.

رأي اقتصادي

نمو المصارف وخدماتها المصرفية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، تشهد المصارف اليمنية نمواً عالياً وبمعدلات قياسية وكبيرة على كافة الأصعدة وتبقى القوة الأساسية لها قائمة على قاعدتها في قطاع الشركات باعتباره العمود الفقري للمصارف والمصدر الأساسي لدخلها وتعتمد غالبية المصارف اليمنية سياسة ائتمانية منخفضة وتستمد حضورها القوي في قطاع الأفراد باعتباره الأكثر نمواً في السوق اليمنية لا سيما التمويل الاستهلاكي ويعزا ذلك إلى أنها تقوم بعمل توظيفات ونفقات كبيرة لبناء شبكة واسعة لتوزيع خدماتها وبواسطة الأقنية الإلكترونية.

ومن الموقع أن تستمر المصارف اليمنية في سياسة التوسع المدروس في قطاع الأفراد عبر استخدام زبائنها في الشركات كمنفذ أساسي للوصول إلى بيع منتجات التجزئة التي تقدمها ولتعزيز هذا التوجه أسست مجموعة من الخدمات المصرفية للأفراد لتضع تحت سقفها كافة المنتجات الخاصة بالأفراد وتركز على التحول من مجرد تقديم منتجات منفردة إلى تطوير برامج مختلفة من الخدمات لتقديمها كحلول للأفراد وفق تصور محدد حول حاجات كافة الشرائح ولكي تصبح هذه التوجهات جاهزة عملت على تطوير البنى التحتية وأنظمة المعلومات وأقنية التوزيع الإلكتروني وطرح صناديق جديدة إسلامية وخدمات حديثة لإدارة المحافظ.

وتبني المصارف اليمنية قدراتها من موجة المشاريع التي تطرح في السوق اليمنية نتيجة الإصلاحات المتتالية التي تتبناها الحكومة وطالت قطاعات أساسية مثل الطاقة الكهربائية والاتصالات والغاز إلا أنه من خلال قربي وعملي المصرفي أجد أن هذا النمو السريع يحتاج إلى زيادة رؤوس أموالها واندماجها وتكتلها وتوسع رقعتها التي تخدمها والدخول في منافسة مباشرة مع المصارف العربية والأجنبية العاملة في بلادنا والقادمة منها فنحن أصبحنا في عصر العولمة وأصبحت الأسواق مفتوحة على بعضها البعض حتى تصبح مواقعها معززة في السوق ومزيداً من الفعالية والعمل بجهد مركز ويصبح نموها معتمداً على قاعدة متينة وصلبة.

٣٠,٣ مليار دولار حجم الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي متوسط المدى في اليمن

■ ،،كتب /أحمد حسن

كشفت وثائق رسمية من وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى يتطلب توفير موارد مالية تصل إلى قرابة ٣٠.٣٢٩ مليار دولار تشمل تغطية برامج القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وقطاعات الحكم الرشيد وقطاعات الإدارة العامة وقطاعات شبكة الامان الاجتماعي ،فيما تبلغ الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري متوسط المدى بحوالي ٧.٦٥٣ مليار دولار.

وتوضح البيانات أن المشاريع قيد التنفيذ حاليا تبلغ تكلفتها ١٧,٨٦٧ مليار دولار فيما تكلفة المشاريع الجديدة نحو ١٢,٤٦٢ مليار دولار.

مشيرة إلى أن إجمالي تكلفة مشاريع القطاعات الإنتاجية يبلغ ٢,٣٦١ مليار دولار فيما تكلف مشاريع قطاعات البنية التحتية ١٧,٨٢٤ مليار دولار ومشاريع قطاع تنمية الموارد البشرية ٤,٦٤٦ مليار دولار فيما تكلف قطاعات شبكة الأمان ٣,٠٧٠ مليار دولار وقطاعات الإدارة العامة 1.621 مليار دولار و٨٠٧ ملايين دولار لمشاريع الحكم الرشيد.

وتأتي قطاعات البنية التحتية في المرتبة الأولى من حيث الفجوة التمويلية بحوالي ٢,٨ مليار دولار وبنسب ٣٦,٨ ٪ من إجمالي الفجوة التمويلية للبرنامج ، تليها قطاعات الموارد البشرية بنسبة ٢٦,١٪ ثم القطاعات الإنتاجية بنسبة ١٣ ٪ من إجمالي الفجوة ، ثم شبكة الأمان الاجتماعي بنسبة ١٣,٢ ٪، ثم قطاعات الإدارة العامة ٥٪ وأخيراً قطاعات الحكم الرشيد بحوالي ٣,٩ ٪ من إجمالي الفجوة التمويلية للبرنامج، مبينتا أن معظم الاستثمارات مخصصة لبناء وإعادة تأهيل البنية التحتية (٤٨.٥ ٪)، وذلك يعني في معظمه قطاعات الطاقة والمياه.

وتقول البيانات إن هذه الاستثمارات ذات رأس المال المكثف بطبيعتها لكنها تفسح المجال لتوليد فرص عمل إن تم استهدافها بالشكل الصحيح. وتشكل الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية ١٩,٨٪ والقطاعات الانتاجية (١٣.١ ٪) وبرنامج الحماية الاجتماعية (١٠,٨ ٪) كذلك حصة كبيرة من برنامج الاستثمار العام الكلي وترتبط بمجال التركيز الخامس.

أرصفة المعلا تستقبل ٧٣ سفينة تجارية وناقلة نفط

■ ،،عدن/سبأ

استقبلت أرصفة المعلا ميناء عدن والزيت وميناء الاصطياد الساحلي خلال شهر أغسطس الماضي ٧٣ سفينة تجارية وناقلة نفط وسفن للصيد البحري.

وأوضح مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود المطري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن عدد السفن الصغيرة التي أقلت المؤن والمواد الغذائية من أرصفة المعلا إلى عدد من بلدان القرن الافريقي بلغ ١٠٧ سفينة صغيرة، في حين بلغ عدد سفن الصيد البحري التي أنزلت الأسماك والأحياء المائية المتنوعة في ميناء الاصطياد الساحلي بمدينة التواهي ٢٧ سفينة صيد بحري.. مشيراً إلى أن عدد الواصلين والمغادرين عبر ميناء عدن لشهر أغسطس الماضي بلغ ١٣٧ منهم ٥٩ واصلة والباقي مغادرة.

تقييم خطة إدارة الموارد المائية بتعز

■ ،،تعز/أكرم الرعوي

أكد المهندس /عبدالسلام محمد الحكيمي - مديرعام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة تعز،انه تم في اجتماع اللجنة الاشرافية والتنفيذية لخطة إدارة مياه تعز والذي عقد يوم أمس بالمحافظة وترأسه وكيل محافظة تعز للشئون الفنية والبيئة المهندس/عبدالقادر حاتم، تقييم الاستراتيجية الخاصة بخطة إدارة الموارد المائية بالمحافظة تعز خلال الفترة من (٢٠٠٦م- ٢٠١١م) وتحديد المعوقات وتجاوزها في الخطة القادمة (٢٠١٢م-٢٠١٦م) بالإضافة الى مناقشة أسباب القصور في تنفيذ الخطة السابقة وتحديد الأسباب والتي من أبرزها وأهمها عدم توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ الخطة لجميع الجهات التنفيذية وكذا عدم وجود تنسيق بين الجهات ذات العلاقة والمجالس المحلية إلى جانب عدم استيعاب السلطة المحلية للضرر الناتج عن عدم تنفيذ هذه المشاريع بالإضافة الى ضعف البرامج التوعوية الخاصة بالمياه والإرشاد الزراعي في النطاق الجغرافي للخطة وعدم الاستقرار المؤسسي في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بتعز.

وأشار الحكيمي، إلى أنه تم التأكيد في الاجتماع على اهمية توحيد الخطة التشغيلية للمؤسسة والحفاظ على مواردها المائية القديمة والجديدة وكذا التأكيد على ضرورة وأهمية تفاعل أعضاء اللجنة وتنسيق جهودهم واستيعاب القضايا والطموحات الواردة في خطة إدارة مياه تعز، وذلك ضمن الخطط السنوية للجهات ذات العلاقة.

نعمان يؤكد أهمية الارتقاء بالتعليم الفني والمهني كمكون رئيسي في التنمية

■ ،،الثورة / قاسم الشاوش

أكد وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عبد الحافظ نعمان أن التعليم بمختلف مكوناته وخاصة التعليم الفني والمهني يعد أهم مكونات المورد البشري والعمود الفقري الذي تقوم عليه ومن اجله سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع بالعالم.

جاء ذلك في الحفل الذي أقامته كلية الاتحاد الدولية أمس بصنعاء بمناسبة تخرج الدفعة الأولى (دفعة الوفاق) تخصص برمجة إدارة أعمال ومحاسبة والبالغ عددهم ٥٨ خريجا وخريجة، وقال الوزير نعمان نظرا لأهمية التعليم الفني والتدريب المهني في بناء المجتمع تؤكد أن الوزارة ستعمل جاهدة على تذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي تعيق جميع الخريجين بعد تخرجهم والتحاقهم بسوق العمل مشيرا إلى أن الوطن يحتاج إلى خريجي كليات المجتمع والجامعات والمعاهد الفنية والمهنية وينتظرهم بفارغ الصبر لكي يساهموا في بنائه وتطويره وتنميته في مختلف المجالات مؤكدا أن المرحلة القادمة في اليمن هي مرحلة التنمية..

وأكد وزير التعليم الفني والتدريب المهني أن الوطن لايبنى إلا بسواعد أبنائه وجهودهم وأن الخريجين يحمل كل واحد منهم تخصصا في مجال معين يفيد به وطنه ويضيف إليه الجديد وبذلك تقوم الحضارات في جميع بلدان العالم ..

إلى ذلك أشار عميد كلية الاتحاد الدولية الدكتور أمين عبد الواحد إلى أن تكريم الدفعة المتخرجة أتت بعد ثلاث سنوات أثمرت أبناء وبنات شقوا دروب العلم وحملوا مشاعل النور ليضيئوا سماء اليمن الحبيب.

وفي ختام الحفل الذي تخللته فقرات فنية وإنشادية قدم الخريجون درع دفعة الوفاق لوزير التعليم الفني والتدريب المهني ورئيس الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع الدكتور عبد الرحمن جامل تقديرا لدعمهم المتواصل لكافة مراحل التعليم الفني والمهني بعد ذلك تم توزيع الشهادات التقديرية على الخريجين..

تستهدف أربعة آلاف أسرة:

جمعية الحكمة اليمانية تدشن الحملة الإغاثية الثامنة بتعز

■ ،،الثورة/عبدالخالق البحري

تنفذ جمعية الحكمة اليمانية الخيرية بمحافظة تعز غداً الأحد فعاليات الحملة الاغاثية الثامنة التي تستهدف أربعة آلاف أسرة بمديريات المخا وذباب وموزع بتكلفة سبعين مليون ريال.

وأوضح الأخ/قائد الحسام مدير العلاقات العامة والإعلام في تصريح لـ"الثورة" بأن الحملة تقام تحت شعار نحن معكم وبرعاية محافظ المحافظة شوقي احمد هائل سعيد وبحضور ومشاركة وفد من بيت الزكاة الكويتي.. حيث تدشن الجمعية الحملة الاغاثية الثامنة عبر فرع الجمعية بتعز وتستهدف أربعة الاف أسرة في ثلاث مديريات بالمحافظة وهي مديرية المخا – ذباب – الوازعية.

وأشار مدير العلاقات والإعلام بالجمعية إلى أن تكلفة الحملة الاغاثية سبعين مليون ريال وتتكون المعونة للأسرة الواحدة من أرز ودقيق وزيت وسكر وشاهي إضافة إلى البطانيات كما يتزامن مع الحملة وحتى نهاية العام الجاري برنامج ثقافي توعوي نظراً للجهل والأمية المتفشيين بالمناطق الآنفة الذكر.

الجدير ذكره أن إجمالي المستفيدين من الحملات السابقة وصل إلى خمسة وثمانين ألف مستفيد بتكلفة إجمالية بلغت مائة وتسعة عشر مليوناً وأربعمائة ألف ريال.

خلال الفترة ابريل - يونيو٢٠١٢م :

أكثر ٥٤٥ مليار ريال النفقات العامة الفعلية للدولة

■ ،،خاص / الثورة

أظهرت البيانات المالية الفعلية الأولية للفترة (ابريل – يونيو ٢٠١٢ م) أن الاستخدامات الفعلية الأولية بلغت (٥٤٥,٤مليار ريال، بينما كانت التقديرات لنفس الفترة مبلغ (٦٦٨,١) مليار ريال محققة وفر بمقدار (١٢٢,٧) مليار ريال.

وبلغ إجمالي النفقات الفعلية على أجور وتعويضات العاملين خلال الربع الثاني ١٨٢,١ مليار ريال مقارنة ب ٢٢١,١ مليار ريال كاعتمادات لنفس الفترة وبوفر يبلغ ٣٩,٤ مليار ريال.

كما بلغت النفقات على السلع والخدمات والممتلكات ١٤٠,٣ مليار ريال وعلى الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية ١٤٠,٦ مليار ريال وعلى اكتساب الأصول غير المالية ٣٩,٣ مليار ريال وعلى اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم ٣١,١ مليار ريال بالإضافة إلى ١١,٩ مليار ريال نفقات مبوبة .

بدء حملة لإزالة البسطات من الأسواق والأرصفة بمدينة البيضاء

■ ،،البيضاء / محمد المشخر

نفذ صندوق النظافة والتحسين بمحافظة البيضاء حملة لإزالة البسطات التي تعيق حركة السير في الأسواق الرئيسية بمدينة البيضاء وتأتي هذه الحملة بالتعاون والتنسيق مع مكتب الأشغال العامة والطرق والجهات الأمنية وبمشاركة المواطنين.

بما يعيد المظهر الجمالي والحضاري لمدينة البيضاء وكانت البسطات قد تسببت في اختناقات مرورية في وسط الشارع خلال الفترة الماضية وضايقت المارة في حركة السير في الأسواق الرئيسية بمدينة البيضاء عاصمة المحافظة وأصبحت بعد إزالة تلك البسطات والباعة المتجولين جميلة وظهرت الشوارع الرئيسية لائقة جداً.

وأكد أمين عام المجلس المحلي بمحافظة البيضاء ناصر الخضر حسين السوادي في تصريح صحفي أن تنفيذ حملة إزالة الأسواق الشعبية والبسطات في الأرصفة ومنع الباعة المتجولين جاء من أجل التخفيف من حركة السير وتوفير الحق لعامة الناس في الاستفادة من الطريق والرصيف .. مشيرا إلى ما تسببه البسطات من إعاقة لعملية النظافة المستمرة والحركة المرورية في الشوارع ، وما تسببه من مشاكل أمنية .

وأكد الخضر أن قيادة السلطة المحلية والتنفيذية بمحافظة البيضاء لا تستهدف من تنفيذ هذه الحملة أرزاق الناس وأصحاب البسطات والباعة المتجولين، ،وإنما تهدف إلى تنظيم الأسواق وحركة المرور بما يحفظ المظهر الجمالي والحضاري العام لمدينة البيضاء عاصمة المحافظة .

تسجيل ١٦ مشروعا صناعيا بتكلفة ١,٦ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات في الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٢م بالقطاع الصناعي ١٦ مشروعا.

وبينت إحصائية صادرة عن الهيئة أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع تبلغ مليارا و٦٥٥ مليون ريال.

كما يتوقع أن توفر المشاريع ٢٩٤ فرصة عمل مباشره فضلا عن عدد من الفرص غير المباشرة .

ويعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار ، نظرا لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية ، والعوائد المجزية التي تحققها الاستثمارات في هذا القطاع الإنتاجي الهام .

العيد الخمسون لثورة سبتمبر الخالدة ..
ليكن اليمن الجديد هدفاً لكل الوطنيين المخلصين